

# الأمم المتحدة وضرورة تصحيح مسارها

إعداد الدكتور  
صالح بن سليمان الوهيبى

أبيض

## أولاً: مقدمة.

يعيش العالم يشقى أممه ونحله مرحلة دقيقة ومنعطفاً خطيراً في هذه الفترة المشهودة من التاريخ. بسبب ما يشهده من تيارات متصارعة متباينة متنوعة وما تمتلكه كبرى الدول من ترسانات للأسلحة الخطيرة: النووية والبيولوجية والكيمياوية وغيرها، مما يهدد جميع أمم العالم وشعوبه.

والأمم المتحدة التي أنشئت باعتبارها هيئة دولية لتحقيق أهداف سامية تجسد آمال وطموحات أمم العالم وشعوبه المحبة للسلام. هي وإن كانت لسبب أو لآخر لم تحقق من أهدافها إلا النذر اليسير. فإن الشرفاء من شعوب العالم - بشتى ملله ونحله وأجناسه - يتطلعون في هذه المرحلة الهامة من التاريخ إلى تصحيح مسارها وتفعيل أهدافها ومضاعفة جهودها. وتلك في الحقيقة مسؤولية العالم بأسره حتى لا تغرق السفينة.

والأمة الإسلامية بوصفها جزءاً من عالمنا المعاصر. على رغم ما تعانيه من جراحات وتواجه من تحديات - داخلاً وخارجاً - لا ينبغي لها أن تتخلف عن المساهمة في ذلك التصحيح المتطلع إليه الأسباب أوجزها فيما يلي:

١- الخيرية الوسطية اللتان كرم الله أمة الإسلام واختصها بهما، فأمة الإسلام هي خير الأمم وأنفع الناس للناس<sup>(١)</sup>، وهي الأمة الوسط، الخيار الأجود - التي خصها سبحانه بأكمل الشرائع وأقوم المناهج وأوضح المذاهب<sup>(٢)</sup>.

٢- تصحيح مسار الأمم المتحدة - على ما يرجى منه - أمر جليل يحتاج إلى جهود جماعية ضخمة، والتعاون على البر والتقوى الذي لا تتم الأعمال العظام إلا به. هو معلم سامق من معالم الإسلام الحنيف.

٣- وهذا التصحيح هو من ضرورة حتمية لأن الحيف الذي اتصفت به مسيرة الأمم المتحدة كان ولا يزال للأمة والشعوب الإسلامية منه أكبر النصيب.

(١) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج ١، ص ٣٩١.

(٢) المرجع السابق، ج ١، ص ١٩٠.

٤- كما أن هذا التصحيح قد أصبح رغبة دولية أكدها البابا الفاتيكان الذي طلب بإنشاء هيئة دولية جديدة بميثاق جديد، وأكدها مفكرو أوروبا، ومنهم على سبيل المثال المفوض الأوروبي للعلاقات الخارجية - كريس باتين - الذي قال في معرض حديثه منتقدا سياسة أمريكا بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١م وجنوح أمريكا إلى استخدام القوة فيما أسمته الحرب ضد الإرهاب "إن استخدام أمريكا للقوة العسكرية لإخضاع معارضيها هو أفضل إجراء يمكن انتهاجه ليسود عدم الإستقرار في العالم لمدة طويلة الأجل. ولكن الإعتماد على تطبيق القانون الدولي وبالتساوي وعلى الجميع تحكيمه في حياتنا هو الحل الوحيد الذي من شأنه تعظيم القيم المشتركة بين الأوروبيين والولايات المتحدة الأمريكية"<sup>(١)</sup>.

٥- الأمة الإسلامية بموروثها الديني والحضاري الذي يعرفه الشرق والغرب، ينتظر منها المعتدلون في العالم - وأن لم يصرحوا جميعاً - أن تسهم في إعادة تصحيح مسار الكون الذي خسر كثيراً بسبب تخلف المسلمين عن قيادة الركب، وفي مقال لمجلة التايمز اللندنية نشر في مارس ١٩٦٨م، للمستشرق البريطاني - مونتجمري وات جاء في ختامه: وإذا وجد القائد المناسب الذي يتكلم الكلام المناسب عن الإسلام، فإنه من الممكن لهذا الدين أن يظهر كإحدى القوى السياسية العظمى في العالم مرة أخرى<sup>(٢)</sup>. هذا وإن التاريخ والمصالح السياسية مختلطة في هذا الموضوع خلطاً لا مثيل له، ولعلنا نرى كيف دأبت أمريكا على إرغام الأمم المتحدة على اتخاذ ما تراه أمريكا واحدها ضاربة برأي الآخرين عرض الحائط، وما يجب علينا هو ألا نياس أو نميل إلى رفض هذه الهيئة دون نظر وتفهم لعملها وما ينتج عنها من فوائد أو مضار.

وفي التاريخ العربي والإسلامي ما يدل على مشروعية إيجاد مثل تلك الهيئات الدولية والانضمام لعضويتها والمناداة بأهميتها، فلقد أسس العرب -

(١) نقلاً عن جريدة الدستور، ١٤٢٣/٨/٥هـ. نقلاً عن الفاياناشال تايمز.

(٢) عبد الوهاب بن أحمد عبد الواسع، الأمة الإسلامية وقضاياها المعاصرة، ص ٩.

قبل الإسلام - دار الندوة بالجانب الشمالي من مسجد الكعبة، وكانت مجمع قريش وفيها تفصل مهام أمورها، ولهذا الدار فضل على قريش لأنها ضمنت اجتماع الكلمة وفض المشاكل بالحسنى<sup>(١)</sup>. كما تعاقدوا وتعاهدوا بعد حرب الفجار - في حلف الفضول - على ألا يجدوا مظلوما بمكة من أهلها أو غيرهم من سائر الناس إلا قاموا معه على من ظلمه حتى ترد مظلمته عليه، وشهد رسول الله - هذا الحلف. وقال بعد أن أكرمه الله بالرسالة: لقد شهد في دار عبد الله بن جدعان حلفا ما أحب أن لي به حمر النعم، ولو أدعى به في الإسلام لأجبت<sup>(٢)</sup>.

وسوف أتناول في هذا البحث، التعريف بهيئة الأمم المتحدة وأشير إلى الظروف التاريخية التي صاحبت نشأتها، وإلى أهدافها مبادئها وميثاقها وأجهزتها والمنظمات والوكالات التابعة لها وما مرت به مراحل. ثم أنقل ما ذكر عن إنجازاتها في خمسة عقود وما ذكر عن خطتها للألفية الثالثة معلقاً برأي على ذلك، ثم أشير على شواهد تؤكد انحراف الأمم المتحدة عن مسارها المرسوم وأهدافها المعلنة خاصة على الصعيد الأخلاقي. ثم أورد بعض المقترحات التي أرى أن تتم من أجل تقوية مهمة الهيئة الدولية وتصحيح مسارها، وفي الخاتمة وأجز البحث وأذكر بعض الأمثلة التي يستقي منها إمكانية التقويم المرجو.

#### **ثانياً: الأمم المتحدة (الأهداف والمبادئ. الميثاق. الأجهزة. المنظمات. الوكالات):**

الحروب الأوروبية والتنافس في أوروبا منذ قيام عصر الاستعمار في القرن ١٥م إلى القرن ٢٠م، مهدت على الشعور بالحاجة إلى ظهور منظمة دولية تفعل التنسيق والتعاون بين الدول، وجاءت الحرب العالمية الأولى (١٣٢٢-١٣٣٨م / ١٩١٤-١٩١٩م) التي بدأت بإعلان النمسا والمجر الحرب في ٢٨ يولية على صربيا فدخلت دول أوروبا الحرب واحدة واحدة، وانقسمت

(١) صفى الرحمن المباركفوري، الرحيق المختوم، ص ٤٢.

(٢) المرجع السابق، ص ٧٢.

إلى معسكرين. دول الحلفاء (فرنسا وبريطانيا وروسيا القيصرية) ودول الاتفاق (النمسا والجر وألمانيا وتركيا).

استمرت هذه الحرب أكثر من أربع سنوات وشارك فيها: قرابة (٣٢) دولة. تعداد شعوبها تقرب ١,٥ بليون نسمة، ونتج عنها سقوط (١٠) ملايين قتيل، وحوالي (٢٠) مليون جريح، بالإضافة إلى الخسائر المادية التي تقدر بحوالي (٢٠٨) ملايين دولار.

وبدأت خلال الحرب ترتفع أصوات من أوروبا ومن أمريكا تنادي بضرورة وجود هيئات تحسم النزاعات قبل تطورها، وتشجيع السلم العالمي وتحول دون نشوب حروب أخرى. وقد قامت بالفعل منظمات غير حكومية في أمريكا وأوروبا تدعو ذلك، كالمنظمة الأمريكية «عصبة دعم السلام» The League Peace التي أنشئت عام ١٩١٥ م في فيلادلفيا ومن زعمائها الرئيس الأمريكي الأسبق وليم تافت.

عقد في نهاية الحرب العالمية الأولى مؤتمر فرساي (مؤتمر الصلح) سنة ١٩١٩ م. ثم ظهرت عصبة الأمم فعليا في ١٠/١/١٩٢٠ م (ومقرها جنيف) بعد الموافقة قبل ذلك على معاهدة مؤتمر فرساي، وأسهمت عصبة الأمم في إنشاء عدة منظمات دولية وهيئات ومكاتب متخصصة (زادت عن ٢٠) كالمنظمة الاقتصادية والمالية، والمنظمة الدولية للصحة العامة، ومنظمة الاتصالات والتانزيت، ومكتب نانسن للاجئين، ومنظمة العمل الدولية... الخ.

ولكن عصبة الأمم ولدت ضعيفة وكان من وجوه ضعفها:

١- عدم مشاركة الولايات المتحدة فيها، وكذا روسيا التي انضمت مدة قصيرة (١٩٣٤-١٩٣٩ م).

٢- ترجيح نظامها كافة الدول الدائمة العضوية على حساب الآخرين.

٣- إقرارها الاستعمار باختراعها نظام الانتداب، أي أن توكل المنظمة رعاية بعض الدول المستعمرة إلى دول أخرى أو أكثر لإدارة شؤونها تحت إشراق العصبة. وقد عد الكثيرون ذلك خيانة لشعارات التي أطلقها الحلفاء

خلال الحرب وبعدها .

٤- انفردت الدول الاستعمارية فيها بنصيب الأسد في الأصوات والسلطات، فبريطانيا مثلا كان لها سبعة أصوات ( صوتها مع ست مستعمرات تابعة لها، وهي أعضاء في العصبة)... وبدأت الانسحابات من العصبة.

١- من ١٩٢٠-١٩٣٩م انسحبت ١٦ دولة.

٢- عام ١٩٣٩م انسحب ٨ دول من أمريكا الجنوبية.

٣- عام ١٩٣٩م طرد الاتحاد السوفيتي لا عتدائه على فنلندا (وقد انضم إلى العصبة عام ١٩٣٤م).

وقد بلغ عدد الدول الأعضاء ولو لبعض الوقت ٦٣ دولة، وأعلى عدد مجتمع كان ٥٨ دولة، وبلغ أدنى مستوياته عام ١٩٤٣ م حيث اقتضرت على ١٠ دول.

وانهارت العصبة باندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩٣٩م واستقبال أمينها في عام ١٩٤٠م، وصفت أمورها عام ١٩٤٦م عند قيام منظمة الأمم المتحدة، ثم قامت الحرب العالمية الثانية ١٣٥٨هـ - ١٣٦٤هـ / ١/٩/١٩٣٩- (٩/٥/١٩٤٥م) لأسباب يرجع معظمها إلى دول المحور. من ذلك:

( أ ) سيطرة الجناح المتطرف في اليابان على الحكم، وقيام اليابان بغزو منشوريا (عام ١٩٣١م) ثم بقية أجزاء الصين عام ١٩٣٧م.

(ب) سيطرة موسوليني على السلطة في إيطاليا بعد الزحف على روما واحتلالها عام ١٩٢٢م، وأنطلق يتوسع في استعمار أجزاء من أفريقيا كالحبشة والصومال وليبيا .

( ج ) وصول الحزب الاشتراكي الوطني (النازي) بزعامة هتلر إلى الحكم في ألمانيا في عام ١٩٢٣م، وانسحاب ألمانيا من عصبة الأمم المتحدة. وقد فرض هتلر في عام ١٩٣٥م التجنيد الإجباري، وشرع في تسليح ألمانيا، وصار يتوسع في مطالبته بضم المناطق الأوربية التي يتكلم أهلها الألمانية إلى ألمانيا .

في ١/٩/١٩٣٩م داهم الجيش الألماني الحدود البولندية بعد رفض

بولندا إعادة مدينة دانزج الحرة والجزء الأعظم من الممر البولندي إلى ألمانيا....وأعلنت بريطانيا وفرنسا الحرب على ألمانيا فبدأت الحرب العالمية الثانية رسمياً، ثم احتلت ألمانيا أجزاء كبيرة من أوروبا، ومنها فرنسا، وفي ٢٢ يونيو ١٩٤١م زحفت جيوش هتلر على روسيا في اتجاه موسكو.

في عام ١٩٤١م دخلت الولايات المتحدة الحرب بعد هجوم الجيش الياباني على الأساطيل الأمريكية في جزر هاواي في بيرل هاربر في ٧/١٢/١٩٤١م . وظهر إلى الوجود معسكران: معسكر دول المحور (ألمانيا وإيطاليا واليابان) . ومعسكر دول الحلفاء ( بريطانيا وأمريكا والإتحاد السوفيتي أولاً: ثم فرنسا والصين في الدرجة الثانية) ويتبع هذا المعسكر معظم دول العالم.

وفي يناير عام ١٩٤٢م صدر في واشنطن إعلان عن مؤتمر شاركت فيه ٢٦ دولة من الحلفاء وأطلقت تلك المجموعة على نفسها اسم «الأمم المتحدة» وقد تعهدت بمواصلة الحرب حتى النصر على دول المحور ورفض أي صلح جزئي. والتزم الإعلان بالموافقة على مبادئ ميثاق الأطلسي (١٤/٨/١٩٤١م) الذي تضمن إنشاء «نظام دائم للأمن العام» وتلا ذلك إعلان موسكو الذي تضمن أن الدول الكبرى تعترف بضرورة وجود منظمة دولية تقوم على مبدأ احترام المساواة السيادية بين الدول المحبة للسلام. وعقد مؤتمر تأسيسي في سان فرانسيسكو في أمريكا في ٢٥/٤/١٩٤٥م كلفت أمريكا بالدعوة إليه وحضره ٥٠ دولة ونوقش فيه مقترحات الأنظمة الخاصة بالمنظمة وما يتعلق به من أمور. في ٢٦ يونيو ١٩٤٥م وقعت الدول التي وافقت على ميثاق منظمة الأمم المتحدة The Charter of the UN الذي وضع في سان فرانسيسكو بعد وضعه في صيغته النهائية، ودخل حيز التنفيذ في ٢٤ تشرين/أكتوبر ١٩٤٥م بعد أن صدقت عليه أغلب الدول رسمياً، وشكلت لجنة للتحضير لإنشاء المنظمة، واختيرت نيويورك مقراً لها. وبقيت في مقر كمؤقت حتى اكتمل مقرها الحالي في الخمسينات.



## ميثاق الأمم المتحدة The of the UN :

وهو دستور المنظمة وهو يتألف من ١١١ مادة موزعة على ١٩ فصلاً بالإضافة إلى نظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية التي يتألف من ٧٠ مادة تعد جزءاً من ميثاق المنظمة.

### أهداف الأمم المتحدة:

- ( أ ) صون السلم والأمن الدوليين.
- (ب) تنمية العلاقات الودية بين الأمم.
- (ج) تحقيق التعاون على حل المشكلات الدولية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان.
- ( د ) تنسيق الأنشطة الدولية وتوجيهها لخدمة المنظمة.

### مبادئ الأمم المتحدة:

- ( أ ) مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء. فلكل دولة عضو صوت واحد في أي جهاز من أجهزة الأمم المتحدة.
- (ب) تنفيذ الالتزامات بحسن نية في ضوء الميثاق ومن ذلك الالتزامات المالية وتقديم التسهيلات للمنظمة.
- ( ج ) حل المنازعات بالطرق السلمية، ونصت المادة ٣٢ على بعضها، ومنها «التفاوض والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية أو اللجوء للوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيار الدول المتنازعة» واستثنى من ذلك ثلاث حالات مبيحة لاستعمال القوة وهي:
  - ١- في إطار الترتيبات المتعلقة بالأمن الجماعي.
  - ٢- في حالة الدفاع عن النفس.
  - ٣- ضد الدول الأعداء في الحرب العالمية الثانية.
- (هـ) معاونة الأمم المتحدة فيما تتخذه من أعمال: بأن تقدم الدول الأعضاء العون للمنظمة «في أي عمل تتخذه وفق لهذا الميثاق».

( و ) تنظيم العلاقة مع الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة.  
( ز ) الامتناع عن التدخل في المسائل التي تتعلق بالاختصاص الداخلي للدول. من غير أن " يحول هذا المبدأ دون تطبيق تدابير الردع الواردة في الفصل السابع" كما نص الميثاق.

#### معلومات موجزة عن المنظمة:

( أ ) عدد أعضاء المنظمة الآن هو ١٩٠ دولة، كان آخرها دولة سويسرا التي انضمت هذا العام (١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م).

(ب) لكل دولة الحق في وفد يتألف من خمس مندوبين (لكن لم يلتزم).

( ج ) لكل دولة صوت واحد فقط.

( د ) القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بمثابة توصيات، وهي غير ملزمة إلا في حالات نادرة كقبول دول أعضاء أو إسقاط العضوية أو منعها من التصويت.

(هـ) يتبع المنظمة أكثر من ٣٠ منظمة دولية، ولكنها تعرف باسم منظومة الأمم المتحدة أو أسرة الأمم المتحدة.

( و ) وللأمم المتحدة ستة أجهزة رئيسة هي:

١- الجمعية العامة: ومقرها نيويورك.

٢- مجلس الأمن : ومقرها نيويورك .

٣- المجلس الاقتصادي الاجتماعي: ومقرها نيويورك.

٤- مجلس الوصاية : ومقرها نيويورك.

٥- الأمانة العامة : ومقرها نيويورك.

٦- محكمة العدل الدولية : ومقرها نيويورك.

( ز ) المنظمات والوكالات التابعة للأمم المتحدة :

١- يتبع الأمم المتحدة قرابة ٣٠ منظمة ووكالة دولية وهي على قسمين:

منها ما أنشأته الأمم المتحدة على هيئة وكالة خاضعة لها، ومنها ما نشأ قبلها أو بعدها وصار تحت مظلتها لكن لديه استقلالاً كبيراً.

٢- من أمثلة المنظمات: منظمة التجارة العالمية WTO (كان قبلها GATT) التي عرفت باسم (القات) أو (الجاد) وهي (الاتفاقية الهامة للتعريفات والتجارة) التي وضعت سنة ١٩٤٨م. ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو UNESCO ١٩٤٦م). ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ١٩٤٥م، FAO والوكالة الدولية للطاقة الذرية (١٩٥٧م). IAEA والبنك الدولي للتعمير والإنشاء BRD/Worldbank (١٩٤٦م). والصندوق الدولي للطفولة (١٩٤٦م) وصندوق النقد الدولي IMF (١٩٤٥م). ومنظمة العمل الدولية ILO (١٩١٩م). الصندوق الدولي للطفولة (١٩٤٦م). UNICEF ووكالات الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (١٩٤٩م). UNRWA والهيئة العالمية للشؤون اللاجئين، UNHCR (١٩٥١م). ومنظمة الصحة العالمية WHO (١٩٤٨م). ومنظمة الطيران المدني الدولية (١٩٤٧م) ICAO.

#### المراحل التي بها الأمم المتحدة في خمسة عقود.

تفاعلت الهيئة الدولية مع الظروف التي شهدها العالم وتأثرت قراراتها تأثراً شديداً بفكر وتوجه وثقافة القوى المهيمنة عليها. ويمكن تقسيم الحقبة التاريخية التي شهدتها الأمم المتحدة إلى مرحلتين رئيسيتين:

● **المرحلة الأولى:** مرحلة التكتلات السياسية والعسكرية التي أعقبت إنشاء الهيئة الدولية عام (١٩٤٦م) ، وأبرزت تلك المرحلة ما عرف (بالحرب الباردة) بين الشرق الشيوعي والغرب الرأسمالي. واستمرت تلك المرحلة إلى بداية ضعف الكتلة الشرقية والتقارب السياسي بين الكتلتين في بداية الثمانيات.

وفي تلك المرحلة استطاع الإتحاد السوفيتي- من خلال مقعده الدائم بمجلس الأمن الدولي- الهيمنة على قرارات الأمم المتحدة باستعماله حق النقض (الفيتو)<sup>(١)</sup> إلى الدرجة التي بدأ فيها كأنه العقبة التي تحول دون قيام

(١) حسن نافلة، الأمم المتحدة في خمسين عاماً، ص ١٢٨.

المجلس بالوظائف المنوطة به. وخلال أربعين عاماً (١٩٤٦-١٩٨٥م) استعمل الإتحاد السوفييتي حق القرض (١١٤) مرة، مقابل (٤٦) مرة فقط لأمريكا.

● المرحلة الثانية: بدأ تززع الإتحاد السوفييتي والكتلة الشرقية وزوال شبخ الحرب وسقوط الإتحاد السوفييتي وتفكك الكتلة الشرقية وظهور النظام العالمي (الغربي الأحادي) الجديد، ثم ظهور (العولمة) ومحاولة الولايات المتحدة السيطرة على العالم، وقد صرحت كوندوليزا رايس- مستشارة الرئيس الأمريكي لشؤون الأمن القومي بالبعد الحقيقي لتلك الهيمنة بقولها: إن الأمن يجب أن يستند إلى قوة عسكرية، ولكن ليس إلى ذلك فقط فلنستمر في البناء على ما يسميه الرئيس بوش توازن القوى داعماً للحرية، علينا أن ننشر إلى أوسع مدى ممكن منافع الحرية والازدهار التي نستمتع بها نحن في العالم المتطور، علينا مسؤولية أن نبني عالماً ليس فقط أكثر أمناً، بل أفضل أن الولايات المتحدة مع شركائها الدوليين، ستحارب الفقر والمرض والظلم لأن ذلك هو الأمر الصائب - والأمر الذكي - الذي ينبغي عمله<sup>(١)</sup>.

#### - ثالثاً: الأمم المتحدة: نظرية تقييمية.

#### ١٩- موجز الإنجازات في خمسين عاماً.

- بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين نشرت الأمم المتحدة موقفها على شبكة الانترنت<sup>(٢)</sup> بياناً بأهم منجزات الأمم المتحدة، نذكر منه ما يلي:
- ١- الحفاظ على السلام، من خلال نشر قواتها لحفظ السلام في (٤٢) قضية دولية حتى سبتمبر ١٩٩٦م.
  - ٢- المساهمة في صنع السلام في منازعات إقليمية من خلال التفاوض مع الأطراف المعنية وتحقيق (١٧٢) تسوية سلمية.
  - ٣- تعزيز الديمقراطية، حيث أشرفت الأمم المتحدة على الانتخابات في أكثر

(١) نقلاً عن جريدة الوطن ١٦/٨/١٤٢٣هـ، نقلاً عن نشرة واشنطن.

<http://www-un-org/arabiv/abnoutrun/achieve-htm>

(٢) نقلاً بتصرف عن:

من (٤٥) بلداً لضمان حريتها ونزاهتها .

٤- تعزيز التنمية البشرية من خلال تنمية المهارات والإمكانيات البشرية وبلغت مصروفاتها في هذا الشأن (١٠) بلايين دولار وتمت الجهود المنوه عنها بالتعاون مع (١٧٠) دولة عضو بالأمم المتحدة. وتشمل تلك الجهود والمجالات الزراعية والصناعية والتجارية والتعليمية والبيئية والصحية . بالإضافة إلى قروض البنك الدولي التي يقدمها للدول النامية بشروطه المعروفة .

٥- المساهمة في وضع عشرات الإتفاقات والمعاهدات الشاملة في مجال الحقوق السياسية والمدنية والإقتصادية والثقافية والاجتماعية .

٦- تعزيز مطالب الدول المطالبة بالاستقلال .

٧- تعزيز المعدل الدولي بنظر العديد من النزاعات وإصدار الأحكام والفتاوى لتسويتها .

٨- إنها الفصل العنصري في جنوب إفريقيا .

٩- تقديم المساعدات الإنسانية لأكثر من (٣٠) مليون لاجئ بسبب الحروب والمجاعات والاضطهاد. ويشمل ذلك أيضاً تقديم المعونة للاجئين الفلسطينيين .

١٠- المساهمة في معالجة الفقر والمجاعات والحالات الطارئة .

١١- التركيز على التنمية الأفريقية .

١٢- توفير مياه الشرب المأمونة .

١٣- الإسهام في القضاء على بعض الأمراض كمرض الجدري. وفي توسعت التطعيم الشامل لمرض الشلل الأطفال والكزاز والحصبة والسعال الديكي والدفتريا والسل على أكثر من (٨) ملايين طفل سنوياً، ومكافحة الأمراض الطفيلية الخطيرة مثل الدورة الحلزونية وعمى الأنهار ودودة غنيا وغيرها .

١٤- إزالة الألغام الأرضية من أفغانستان وأنجولا وكمبوديا والسلفادور

- وموزمبيق ورواندا والصومال .
- ١٥- تحسين العلاقات التجارية العالمية وتعزيز الإصلاحات الاقتصادية .
- ١٦- تعزيز حقوق العمال .
- ١٧- تبني قضايا بعض الفئات المهملة سياسياً مثل المسنين وفاقدي المأوى والسكان الأصليين والمعوقين .
- ١٨- مساعدة الأطفال ( المحاصرين) في المنازعات المسلحة للحفاظ على صحتهم، والحرص على تحسين معيشة الأطفال بصفة عامة - جذرياً .
- ١٩- تحسين التعليم في البلدان النامية والسعي للحد من تفشي الأمية على مستوى جميع الأعمار .
- ٢٠- حماية الآثار التاريخية وتيسير التبادل الأكاديمي والثقافي .
- الخطة الإنمائية المستقبلية للأمم المتحدة في الألفية الثالثة.**
- أشار الأمين العام للأمم المتحدة في تقرير له بالمناسبة الألفية الثالثة إلى الأهداف التي رسمتها الهيئة للفترة المحددة، وهذه الأهداف كالتالي<sup>(١)</sup>:
- ١- القضاء على الفقر المدقع والجوع: بتخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد. وتخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع بمقدار (٥٠٪) .
- ٢- تحقيق تعميم التعليم الابتدائي: من خلال التكفل بتمكين الأطفال في كل مكان من إتمام مرحلة التعليم الابتدائية .
- ٣- تعزيز المساواة بين الجنسين .
- ٤- تخفيض معدل وفيات الأطفال .
- ٥- تحسين الصحة النفسية: بتخفيض معدل الوفيات بسبب النفاس بمقدار ٧٥٪ .
- ٦- مكافحة فيروس نقص المناعة والملاريا وغيرها من الأمراض الخطيرة .

(١) نقلاً بتصرف عن: <http://www-un-org/arabic/millenniumgoals/index.html>

٧- كفاءة الاستدامة البيئية بإدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج وتخفيض نسبة الأشخاص غير القادرين على الحصول على مياه صالحة للشرب إلى النصف، وتحقيق تحسين كبيرة لمعيشة ما لا يقل (١٠٠) مليون فقير.

٨- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية من خلال المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح، ومعالجة الاحتياجات الخاصة بالبلدان الأقل نمواً، ومعالجة الاحتياجات الخاصة بالبلدان غير الساحلية والدول النامية الصغيرة، بالإضافة معالجة مشاكل ديون البلدان النامية والتعاون مع تلك البلدان لوضع وتنفيذ استراتيجيات تتيح للشباب عملاً لائقاً ومنتجاً، والتعاون مع الشركات المستحضرات الطبية لإتاحة العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة في البلدان النامية، والتعاون مع القطاع الخاص للاستفادة من النهضة التكنولوجية الجديدة خاصة في مجالي المعلومات والاتصالات.

هذا ويذكر أن جميع الدول (١٨٩) الأعضاء في الأمم المتحدة قد تعهدت بالوفاء بهذه الأهداف بحلول عام (٢٠١٥) ميلادية.

#### - التقييم الموضوعي.

فيما يلي بعض الملاحظات حول ما ذكر من منجزات الأمم المتحدة وهي كالتالي:

١- هنالك إنجازات كبيرة حققتها الأمم المتحدة والمنظمات والهيئات التابعة لها، ولكن النظر إلى هذه الإنجازات يختلف - سلباً وإيجاباً - حسب معتقد المرء وموقفه السياسي، واختلافنا مع منظمات الأمم المتحدة حول المرأة والأسرة وما يتعلق بهما من قيم مثال على ذلك.

٢- المستفيد الأكبر من المنظمات الدولية ومنجزاتها هو الغرب، وقد كانت له السيطرة عليها وتسييرها إلى حد بعيد، هو أمر نعيشه اليوم على نحو بين.

٣- لعل من إنجازات المنظمات الدولية - خاصة الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن - تحقيق قدر من السلم في مناطق العالم، لكن انحياز الأمم المتحدة ومجلس الأمن لرغبات الدول الكبرى في هذه الحالات يحول دون نشر العدل. كما حصل في فلسطين وأفغانستان وكشمير...ألخ.

٤- على الرغم من إنجاز المنظمات الدولية الإسلامية قليل إذا قيس بما فعلته الأمم المتحدة ووكالاتها، فإن هناك أثراً جيداً لمنظمة المؤتمر الإسلامي في شقيها الإقتصادي (البنك الإسلامي للتنمية) والثقافي (المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم الثقافية). أما الأثر السياسي فعلى ضآلته فقد بدأ يفزع الغرب، ويتحدث بعضهم عن خطورة المنظمة وتوحيدها للصف الإسلامي وضغطها على الأمم المتحدة من خلال تسييق مواقفها فيها.

٥- يتحكم العالم الغربي بأحوال العالم من خلال منظمات الأمم المتحدة التي كان له السبق في عضويتها وصياغة أنظمتها والإسهام في رؤوس أموالها أو ميزانياتها كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي .. ولذلك فإن نصيب العالم الإسلامي من المناصب في تلك الأجهزة لا يتوافق مع عدد بلدانه ولا مع إسهاماته.

٦- يمر العالم بمرحلة خطيرة حالياً، وقد يستفحل استغلال الغرب - خاصة أمريكا - للمنظمات الدولية . ويستغلونها للضغط على الدول الإسلامية . كما فعلوا في حصار العراق وأفغانستان في عهد طالبان ومع ليبيا حين أصدرت الأمم المتحدة قرارات بحصار هذه الدول . وقد صار مصطلح (الشرعية الدولية) سيفاً مسلطاً فوق رؤوس من لا يستجيب للأقوياء كما يريدون<sup>(١)</sup>.

(١) من محاضرة للباحث بعنوان: المنظمات والهيئات الدولية... ص ٢٠ وما بعدها.



## رابعاً إنحراف الأمم المتحدة عن مسارها المرسوم : وقائع ونتائج.

مدخل:

يلحظ المعتدلون من المعنيين بشؤون الأمم المتحدة التجاوزات والسلبيات الخطيرة التي وقعت فيها الهيئة الدولية بسبب استئثار الدول الكبرى برسم سياستها وصناعة قراراتها وقد حرصت على الإشارة بإيجاز إلى شواهد لانحرافات الهيئة الدولية في المجالين الإقتصادي وحقوق الإنسان. ثم توسعت بعض الشيء في أظهار أبعاد انحرافها الأخلاقي لأهميته والخطى الحثيثة التي تبذل في هذا الصدد.

- على الصعيد الاقتصادي:

يتولى (الانحراف) بمسيرة الأمم المتحدة في المجال الاقتصادي كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ففي حين أن من أهدافهما: توفير القروض وتقديم المساعدة التقنية للبلدان النامية للحد من الفقر. وتعزيز النمو الاقتصادي والمالي. فالواقع يؤكد أن الشروط المفروضة من الجهتين حالت بالفعل دون تحقيق الأهداف المشار إليها. ومن الشروط المفروطة للمساعدات ما يلي:

١- ضرورة رفع الضريبة لزيادة الإيرادات.

٢- ضرورة رفع خفض سعر العملة.

٣- ضرورة خفض الإنفاق الحكومي على الدعم المحدد لبعض السلع في الدول الفقيرة.

٤- ضرورة تسديد فوائد مركبة تنوء بها ميزانيات الدول الفقيرة.

والملاحظة أن دول الأعضاء - في الصندوق والبنك - هي الدول الصناعية الكبرى وهي نفسها الدول الاستعمارية. وقد حولت تلك الدول بالفعل كلا من صندوق النقد الدولي إلى إدارة لإرهاق الشعوب الفقيرة وزيادة الأرباح (الربوية) للدول الغنية الأعضاء فيه.

### - على صعيد حقوق الإنسان والشرعية الدولية:

أن من يتابع قرارات هيئة الأمم المتحدة منذ إنشائها إلى اليوم يتضح له بجلاء أن مبادئها للمساواة والعدل ليست سوى شعارات جوفاء تفتقد المصدقية والواقعية. بل لن نكون مبالغين إذا قلنا أن الأمم المتحدة وقراراتها بصدد القضايا المتماثلة - أبعد ما تكون عن المساواة والعدل. وكفيينا أن نتساءل. هل حق مسلمي كشمير وفلسطين والبوسنة في تقرير المصير والاستقلال أقل شأنًا أو رؤية من حق النصارى في تيمور الشرقية الذين دعمتهم الهيئة الدولية بكل قوة للحصول على استقلالهم !

### - على الصعيد الأخلاقي:

يكفي في هذا الصعيد أن نشير إلى الإيدلوجية الجديدة بشأن المرأة. تلك الإيدلوجية<sup>(١)</sup>، التي يسعى الغرب إلى فرضها على سائر شعوب العالم وحكوماته في إطار تفسيره كمصطلح "حقوق الإنسان" الذي هو في الواقع استجابة لرغبات وشهوات الإنسان الغربي. حيث تسعى الحكومة الغربية - من خلال الأمم المتحدة إلى عوامة المرأة أي جعلها كائناً عالمياً يمكن وصفه بأنه كائن فوق الديانات وفوق الحكومات أو كائن عابر للقارات وذلك بعقد المؤتمرات الدولية وتوقيع المعاهدات والاتفاقات العالمية التي تلزم الحكومات بحقوق هذا الكائن مهما اختلفت مع الديانات أو الثقافات المحلية. وتمثل توصيات المؤتمرات الدولية والمعاهدات والاتفاقيات العالمية المرجعية العالمية الجديدة التي يمكن وصفها بأنها وسيلة لغزو العالم وشعوبه. وهي الدين الجديد الذي يراد للعالم أن يتوحد خلفه ويدين به. ويفرض هذا الدين والأيدلوجية بالقوة على العالم كله بلا أي عوائق من الدين أو اللغة أو اللون أو الجنس أو القومية أو الثقافية.

وتستمد الأفكار الجديدة جذورها الفكرية من الماركسية الحديثة حيث تعتبر ان خطأ الماركسية القديمة هو اللجوء إلى الأساليب الإقتصادية لبناء

(١) نقلاً بتصرف عن مجلة البيان العدد ١٤٤٢ في ١٧/٣/٢٠٠١م.

مجتمع لا طبقي؛ بينما اللجوء إلى الأساليب الإجتماعية هو السبيل الوحيد للمجتمع خال من الطبقات والميول الطبقية، وتمثل «الأسرة» والأموية في نظر «الماركسية الحديثة» التي تستمد النسوية أفكارها منها. تمثل السبب وراء نظام طبقي جنسي يقهر المرأة لا يرجع إلا لدورها في الحمل والأموية. ومن ثم إذا قام الرجل بوظيفة المرأة وقامت المرأة بوظيفة الرجل فإنه لن يكون هناك ذكر وأنثى وإنما سيكون هناك نوع (جندر) بحيث يجوز للأنثى أن تمارس دور الذكور والعكس. وبحيث لا تكون هناك أسرة بالمعنى التقليدي ولا أبناء ولا رجل ولا امرأة. وإنما أسر جديدة شاذة وأبناء نتاج للتلقيح الصناعي. وفي الواقع فإن هذا الفكر ليس خطراً على المجتمعات الإسلامية فحسب ولكنه خطر على الحضارة الإنسانية ذاتها؛ لكن المجتمعات الإسلامية تأتي في القلب من معتقد هذا المخطط المنافي للأديان وكرامة الإنسان.

#### أدوات المرجعية الجديدة:

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تم إرساؤه عام ١٩٤٨م يمثل البذرة الأولى لهذه المرجعية الجديدة التي طرحت موضوع الأسرة والمرأة وقضية عالمية منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية. فمنذ عام ١٩٥٠م حاولت الأمم المتحدة عقد الدورة الأولى لمؤتمراتها الدولية حول المرأة والأسرة بعنوان: «تنظيم الأسرة» لكن الحكومة المصرية في عهد الملكي قاومته بقوة، وأخفق المؤتمر الذي كان يترأسه ماركسي صهيوني. ثم عاودت الأمم المتحدة مرة ثانية تطلعها في بناء المرجعية النسوية الجديدة. فعقدت مؤتمراً في المكسيك عام ١٩٧٥م ودعت فيه إلى الحرية الإجهاض للمرأة والحرية الجنسية للمراهقين والأطفال وتنظيم الأسرة لضبط عدد السكان في العالم الثالث. وأخفق هذا المؤتمر أيضاً. ثم عقد مؤتمر في نيروبي عام ١٩٨٥م بعنوان: «إستراتيجيات التطلع إلى الأمام من أجل تقدم المرأة» ثم كان مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية الذي عقد في سبتمبر ١٩٩٤م. وأخيراً كان مؤتمر المرأة في بكين الذي عقد عام ١٩٩٥م تحت عنوان «المساواة والتنمية والسلام» الذي تسعى الأمم المتحدة وأمريكا وأوربا إلى فرضه على بقية العالم خاصة العالم

الثالث. والتوصيات والوثائق التي توقع عليها الدول والحكومات الأعضاء في الأمم المتحدة تعد ملزمة لها. كما أن الأمم المتحدة تقوم بكل هيئاتها ومؤسساتها بتنفيذ ما جاء في توصيات هذه المؤتمرات الدولية ووثائقها بما في ذلك المراقبة والمتابعة لمدى التزام الدول والحكومات بها. كما أن المنظمات غير الحكومية الممثلة في الأمم المتحدة تمثل قوة ضغط في دولها لمراقبة التزام هذه الدول بقرارات الأمم المتحدة وتوصياتها ومتابعة ذلك، وهي في هذا تشبه «جواسيس للأمم المتحدة» في دولها. ولا تكتفي الأمم المتحدة بذلك وإنما تعقد مؤتمرات مع الأطراف الحكومية والمنظمات غير الحكومية كل سنة أو سنتين للتأكد من الالتزام الحكومي بالمرجعية الكونية البديلة والخضوع للنظام العالمي الجديد؛ فهناك مؤتمر سنوي يطلق عليه مؤتمر السكان +1 أو +2 أو +3 وهكذا حتى يأتي موعد المؤتمر الدولي القادم للسكان العام 2004م. وأيضاً بالنسبة لمؤتمر بكين (1) قد عقد بكين +4 في الهند وسوف يعقد مؤتمر للمرأة أيضاً عام 2005م أي بعد عشر سنوات من مؤتمر المرأة الذي عقد في بكين. أي أن هناك آلية دولية لها طابع الفرض والإلزام والمتابعة وتتدخل في الشؤون الداخلية للدول لتطلب منها الالتزام بما وقعت عليه؛ وهذه الآلية يمكن أن تمارس الإرهاب بفرض العقوبات الدولية على الدول التي ترى الأمم المتحدة أنها غير ملتزمة؛ كما أن هذه الآلية تمارس الإغراء بمنح معونات أو قروض أو ما شابه إذا التزمت بمقررات الشرعية الجديدة.

#### - وثيقة بكين..مفردات المرجعية الجديدة:

بالعودة إلى وثيقة بكين التي تمثل منتهى الفكر النسوي الجديد نجد مخططاً واضحاً لتدمير الأسرة والمرأة، وتدمير الحضارة البشرية ذاتها. ويبدو لنا أن الحضارة الغربية تريد أن تدمر الحضارات الأخرى وعلى رأسها الحضارة الإسلامية بعد أن شارفت هي على الهلاك والفوضى بسبب خضوعها للأفكار الشاذة.

وتتضمن هذه النزعة فرض فكرة حق الإنسان في تغييره هويته الجنسية

وأدواره المترتبة عليها. ومن ثم الاعتراف رسمياً بالشواذ والمخنثين والمطالبة بإدراج حقوقهم الإنحرافية ضمن حقوق الإنسان ومنها حقهم في الزواج وتكوين أسرة والحصول على أطفال بالتبني أو تأجير البطون.

وتطالب الوثيقة بحق المرأة والفتاة في التمتع بحرية جنسية آمنة مع من تشاء وفي أي سن تشاء وليس بالضرورة في إطار الزواج الشرعي؛ فالهم هو تقديم المشورة والنصيحة لتكون هذه العلاقات (الأئمة) مأمونة العواقب سواء من ناحية الإنجاب أو من ناحية الإصابة بالأمراض الجنسية.

وتطالب «وثيقة بكين» الحكومات بإعطاء الأولوية لتعزيز تمتع المرأة والرجل. على قدم المساواة. بجميع حقوق الإنسان والحريات بدون أي نوع من التمييز وحماية ذلك. ويدخل ضمن هذه الحقوق والحريات: الحريات الجنسية بتنوعاتها المختلفة والتحكم في الحمل والإجهاض وكل ما يخالف الشرائع السماوية. وتطالب الوثيقة الحكومات بالاهتمام بتلبية الحاجات التثقيفية والخدمية للمراهقين ليتمكنوا من معالجة الجانب الجنسي في حياتهم معالجة إيجابية ومسؤولية. وتطالب بحق المراهقات الحوامل في مواصلة التعليم دون إدانة لهذا الحمل السفاح.

ولا تتحدث «وثيقة بكين» عن الزواج من حيث أنه رباط شرعي يجمع الرجل والمرأة في إطار اجتماعي هو الأسرة؛ وإنما ترى أن الزواج المبكر يعوق المرأة. ومن ثم فهي تطالب برفع سن الزواج وتحريم الزواج المبكر. ولا ترد كلمة «الوالدين» إلا مصحوبة بعبارة «أو كل من تقع عليه مسؤولية الأطفال مسؤولية قانونية» في إشارة إلى مختلف أنواع الأسرة المثلية، ولا تستخدم الوثيقة عبارة الزوج وإنما الشريك أو الزميل.

وتخاطب «وثيقة بكين» المرأة الفرد وليست المرأة التي هي نواة الأسرة. ولذا فالمرأة العاملة هي المرأة المعتبرة؛ أما المرأة العاملة داخل البيت. ربة الأسرة. فينظر إليها باعتبارها متخلفة وخارج السياق الدولي الجديدة؛ لأنها لا تمارس عملاً بمقابل. ولأنها ربطت نفسها بالزواج والأولاد والأسرة. ولذا

فعبارة: «الأمومة» وردت حوالي ست مرات؛ بينما جاءت كلمة: «جندر» ستين مرة وجاءت كلمة «جنس» في مواضيع كثيرة. إن وثيقة بكين" وقعت عليها ١٨٠ دولة هي أساس المرجعية الكونية البديلة التي أشارت بوضوح إلى أن الدين يقف عائقاً أمام تحقيق هذه المقررات لمؤتمر بكين إلى واقع. أي أن تصبح المؤسسات الدينية إحدى أدوات المرجعية الكونية الجديدة التي يتبناها النظام العالمي ويسعى لفرضها على العالم.

هذه هي المفردات الجديدة والمقررات التي يسعى النظام العالمي الجديد لفرضها أيديولوجية كونية على العالم. وهو يستهدف من وراء ذلك ضرب مواطن القوة في الحضارات المختلفة معه. ففي الحضارة الإسلامية لا يزال الدين الإسلامي يمثل مرجعية للناس ونظاماً لحياتهم خاصة في مسائل الأسرة والأحوال الشخصية وفي مسائل الفكر والثقافة والاعتماد وهو ما يزعج الأمم المتحدة والغرب؛ إذ أن المسلمين يمثلون ملياراً وربع مليار نسمة، والعالم الإسلامي بإمكاناته وثرواته وأهله يهدد النظام العالمي الجديد بفقدان سيطرته عليه ما بقى الإسلام حاكماً للجوانب الاجتماعية والثقافية وللهوية.

#### خامساً: مقترحات لتقوية مهمة الأمم المتحدة.

يحدونا أمل كبير في إمكانية تقويم الوضع المائل للأمم المتحدة، وقد وجه البابا الفاتيكان خطاباً بمناسبة يوم السلام العالمي الذي يحتفل به في الأول من يناير المقبل. وأكد أنه لا يعني ولا يقصد قيام دولة عالمية بل ما يطلبه هو إنشاء سلطة دولية عامة تكون في خدمة حقوق الإنسان. تلبية الحاجة العالمية للديمقراطية على الصعيدين الدولي والوطني<sup>(١)</sup>.

ولأن التقويم والإصلاح في الغالب أفضل من أن نبدأ من الصفر. فللبداية من جديد سلبيات معلومة وغير معلومة، لذا فإننا نرجح أن تكاتف الجهود للتقويم فهذا أقرب - بإذن الله - للوصول إلى المنشود.

وفي هذا الصدد نرى أن تكون عملية التصحيح (مساهمة) تسهم فيها الدول والحكومات الإسلامية، والمنظمات والهيئات، والشعوب والجماهير كذلك، وأن يتم ذلك على عدة مسارات في آن واحد:

- **المسار الأول:** السعي لتعديل ميثاق الأمم المتحدة في الجوانب التي تعد قنوات أساسية لدعم التسلط والهيمنة من قبل الدول الكبرى على قراراته وهيئاته، وأهم هذه القنوات نظام التصويت في مجلس الأمن وحق النقض (الفيتو) وأنظمة منح المساعدات المعمول بها في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وهذا يرجى أن يعالج الانحراف السياسي والاقتصادي.

- **المسار الثاني:** توحيد ومضاعفة الجهود المبذولة لتحسين صورة الإسلام على جميع الأصعدة السياسية والإعلامية والدعوية بحيث يبدو الإسلام بمظهره الحقيقي الناصع، وهذا يرجى أن يعالج الانحراف الخلفي والفطري.

- **المسار الثالث:** تبني آلية إعلامية مناسبة لتوعية شعوب العالم بأهمية السلام ومتطلباته، ومخاطر الحروب وخاصة الكونية وما يمكن أن ينجم عنها من كوارث لا يوجد أحد بمنجى منها، والانطلاق من ذلك لتجديد القانون الدولي، وفرض رقابة شعبية على الهيئة الدولية في شتى مجالاتها. والحقيقة أن ذلك يحتاج كما أسلفت إلى جهد جماعي ورغبة جادة في التصحيح مبعثها القناعة التامة بأهميته خاصة في المرحلة الحالية والقادمة من تاريخ العالم، وهو ما نفضله يسيراً فيما يلي:

- **أولاً:** تعديل ميثاق الأمم المتحدة في الجوانب التي تحتاج ذلك.

يلاحظ أن الهيمنة على القرار السياسي - ويتبعه القرار العسكري - للأمم المتحدة تنطلق من مجلس الأمن الذي تتحكم في قراراته الدول الكبرى دائمة العضوية فيه بواسطة حق النقض على ما أشرنا إليه عند حديثنا عن المراحل التي مرت بها الهيئة الدولية في نصف القرن، فإذا جددت الإرادة الدولية في تقليص صلاحيات حق النقض فإن ذلك أدعى - بإذن الله - إلى

الحد من السيطرة المذمومة على الهيئة الدولية.

ويمكن أن يتم ذلك من خلال وسيلتين:

- الأولى: الإلغاء الكامل لهذا الحق يتنافى مع مبدأ المساواة بين الدول. وهو المبدأ الذي اعتمده الأمم المتحدة ولم ينفذ حتى الآن على ساحة الواقع.

- الثانية: إذا تعذر إلغاء حق النقض فيمكن أن يعالج الأمر من خلال توسعة قاعة الدول المتمتعة بهذا الحق، بحيث يعدل مفهوم الدول الكبرى ليشمل الدول المعاصرة ذات الثقل الاقتصادي والسياسي العالمي خاصة وأن سبب نشوء هذا الحق هو أن الدول الخمس "دائمة العضوية" كانت الأقوى في العالم عند إنتهاء الحرب العالمية، هذا المبرر قد صار فيه نظر. إذا ظهر فيه الأسرة الدولية دول وتكتلات قوية على الأصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية، أقوى بالفعل من بعض الدول دائمة العضوية مثل: فرنسا وإنجلترا، كما أن القوة المعتبرة لدولة روسيا عند إنشاء الأمم المتحدة، لم يعد لها الاعتبار السابق اثر تفكك الإتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية التي ضمنها ما كان يعرف بحلف وارسو.

ولا شك أن انضمام الدول الكبرى في أوروبا وأمريكا وآسيا فضلاً عن العالمين العربي والإسلامي لتصير دولاً دائمة العضوية، يضمن الحيادة النسبية والترشيد لهذا الحق المهيمن على غالبية القرارات الهامة وفق الهوى والمصلحة، كذلك يلزم أن يعدل النظام السابق في كل مكان من صندوق النقد والبنك الدولي بما يناسب الغاية التي أنشئت من أجلها تلك الأجهزة وهي مساعدة الدول والحكومات الفقيرة وليس إرهابها وزيادة أعبائها وديونها وهذا أمر لا يحتاج لمزيد إيضاح.

ثانياً: تصحيح صورة الإسلام:

بداية نؤكد على وجوب قيام الدولة الإسلامية بدور أكثر فعالية في هذا الصدد لأن المسلمين كما هو مشاهد هم أكثر الأمم تعرضاً للضرر والخطر بسبب إنحراف الأمم المتحدة، إذ الإسلام اليوم هو العقبة الكؤود للاتجاهات



العلمانية والإباحية والإلحادية والاستعمارية التي يسعى الغرب لفرض أفكارها عنوة على المسلمين من خلال الأمم المتحدة. يضاف إلى ما تقدم إن الإسلام هو الدين الرباني الوحيد الذي سلم من التحريف ولديه موروث شامل يؤهله لقيادة العالم الذي لن تنتظم أموره وتستقر إلا حين يستقى مواد قانونه الدولية من المنهج الإسلامي ومقاصده.

لذا فمن الواجب على الدول والحكومات الإسلامية مراجعة حساباتها وتوحيد الصف ولكن على أساس الالتزام بمنهج إسلامي معتدل لا إفراط فيه ولا تفريط، منهج أصيل يستمد أصوله من كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم . كتابه الله الذي وصفه منزله جل وعلا ﴿ مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ [الأنعام: ٣٨]. ﴿ وَإِنَّ لِكِتَابٍ عَزِيزٍ ﴾ ﴿ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ ﴿ [فصلت]. وهدى نبيه صلى الله عليه وسلم الذي هو خير الهدى وقد أبان لنا ما ينبغي علينا وما يصلح ديننا ودياننا في حال الغضب والقوة والمنشط والمكروه والغضب والرضا.

إن التسلط الحاصل على الأمم المتحدة هم من البلاء الذي نعلم أنه لا يرفعه إلا الله عز وجل. وهو بلاء ما نزل إلا بذنب ولا يرفع إلا بتوبة. ومن هنا فعلى حكومات الدول الإسلامية أن تسعى إلى تحكيم شريعة الله فهذا هو أولى وأقوى وأهم وسيلة لصد ومنع تسلط غيرنا علينا. وعليها بالتعاون الجاد وتوحيد الخطى والقرارات والمواقف. مع الالتزام بمقاصد الإسلام الحنيف وآدابه في الحوار والخلاف ومقارعة الحجج بالدليل والحكمة. وإظهار الإسلام بصورة الحقيقة الناصعة ودحض الشبهات التي يطنطن بها المغرضون للنيل من الإسلام وتشويه صورته.

ولعله من المناسب أن يتم تبني جهاز إعلامي دعوي محكم. بشتى اللغات العالمية ومن خلال وسائل الإعلان والاتصال المتاحة. وأن ينظر في إنشاء هيئة متخصصة يمكن أن تتفرغ عن رابطة العالم الإسلامي. تكون لها آلية محددة يتولى اقتراحها المفكرون والدعاة والإعلاميون.

**ثالثاً: السعي لجعل إرادة الشعوب العالم وسيلة دولية جادة قوية**

**للضغط على الهيئة الدولية وتصحيح مسارها:**

وأصد بذلك ان تكون إرادة الشعوب والجماهير وسيلة رقابية تقويمية للأمم المتحدة، ويلاحظ أن العالم يشهد حالياً ظاهرتين تدعمان ذلك:  
**الأولى:** سقوط الشيوعية وانتشار النزعة الديمقراطية لدى غالبية دول وحكومات العالم، وهذا الأمر وإن كان يتم بتفاوت إلا أنه بصفة عامة يتزايد ويشكل ظاهرة فعلية جديرة بالاهتمام ويمكن أن يكون لها ثقلها.  
**الثانية:** تقارب وتواصل شعوب العالم عبر وسائل الإتصال الحديثة.

والديمقراطية في ظل الانفتاح المعلوماتي والإعلامي الحالي يمكن أن تكون وسيلة ضغط (قوية) لتصحيح مسار الأمم المتحدة، لأن المعتدلين من المفكرين والمثقفين والإعلاميين إذا تم توجيههم التوجيه الصحيح بآلية إعلامية مناسبة، فسوف يشكلون ضغطاً على حكوماتهم خاصة إذا وجدت الهيئة الحكيمة التي تعالج تحليل المواقف والأحداث بحيدة ونزاهة وتطلب من الشعوب تبني الرأي الصحيح والضغط على دولهم لاعتماده.

لذا نرى أن تتولى إحدى الهيئات العالمية المحبة للسلام الدعوة إلى إنشاء هيئة دولية تتكون من مفكرين وإعلاميين من المعروفين بحسن التوجه والاعتدال. تكون مهمتها القيام بتحليل صحيح للقضايا الساخنة يوضح أسبابها وأفضل الحلول المناسبة لها.

**سادساً: خاتمة.**

وبعد فالحقيقة أن الأمم المتحدة قامت بدور لا يجحد في خدمة الشعوب العالم وحفظ السلام العالمي خلال الحقبة الماضية، وهي وإن كان التسلط الواقع عليها من قبل الدول الكبرى تسبب في انحراف مسيرتها، فلا يزال ينتظر منها القيام بدور أكثر إيجابية في ترسيخ مبادئها الداعية إلى المساواة وحسن النية وحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد بها، والامتناع عن التدخل في المسائل الداخلية.

ولئن كان التقرير الذي بثته الأمم المتحدة عن إنجازاتها في الخمسين عاماً الماضية محل نظر فيما تضمنه من معلومات على ما بينا فيما أوردناه من شواهد على انحراف الأمم المتحدة عن أداء رسالتها فإن قناعتنا كاملة بأن الهيئة الدولية التي أنشئت من أجل أغراض سامية يستحسنها ديننا الحنيف ويحض عليها، يمكن أن يكون لها شأن فاعل في تحقيق السلام بين شعوب العالم إذا ترك للهيئة الدولية مجال العمل لتحقيق ذلك دون تسلط أو هيمنة أو توجيه مفرض.

بل إننا متفائلون بأن دور الأمم المتحدة في مثل تلك الظروف سوف يكون أفضل مما مضى لأسباب منها: التقارب الحاصل بين دول العالم في ضوء ثورة الاتصالات والمعلومات الحديثة وإطلاع من في أقصاها على شتى الظروف وأحوال من في أديانها، فطرة جميع الشعوب الواعية على حب السلم والتعايش السلمي وكراهية الحروب وما تسفر عنه من ويلات مجرّبة ومشاهدة.

ويصادق على ذلك ما نشره الكثير من المفكرين الغربيين المعاصرين ويتم عن رغبة جادة لدى هذا القطاع الأهم لتصويب مسار الأمم المتحدة وتقليص سطوة المتسلطين عليها .

يقول أحد الصحفيين المعروفين: «منذ انهيار الشيوعية ظهر مفهوم في واشنطن مؤاده أنه يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية ممارسة قوتها التي لا تنافس كإمبراطورية على اعتبار أن هذا هو الطريق نحو استقرار المجتمع الدولي وحل مشكلات الإرهاب والدول المارقة وأسلحة الدمار الشامل وغيرها. ودعاة فكرة الإمبراطورية الأمريكية، عادة ما يتوهمون أن سلطة واشنطن الإمبراطورية يتم قبولها بصورة إيجابية ومن ثم فإن الدور الإمبراطوري سيكون مجمعاً عليه، ولكن يلزم السيد باول أن يوضح للرئيس وغيره ممن يوافقونه الرأي في واشنطن أنه حتى في بلدان أوروبا الحليفة منذ ما يزيد على الخمسين عاماً على حسن التفكير والظن بالولايات المتحدة

بدأت النظرة إلى ممارسة واشنطن للقوة بإعتبارها مشكلة دولية خطيرة. وهذا يقوض البنية الهشة للقانون والعرف الدوليين الذين تم بناؤهما خلال القرون الثلاثة الماضية»<sup>(١)</sup>.

ويقول آخر: «صحيح أن الدولة الأوربية تعتبر الإرهاب عملاً مقيتاً إلا إنها مزعجة من وجهة النظر الأمريكية القائلة بأن الإرهاب أمر ينبغي مواجهته بالقوة العسكرية فقط دون اعتبار للقانون الدولي والمواثيق العالمية»<sup>(٢)</sup>.

وذكر «أن مؤتمر» المرأة ٢٠٠٠ الذي أختتم أعماله في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، وشاركت فيه وفود ١٧٨ دولة فشل في انتزاع موافقة جماعية بشأن القضايا مثار الجدل مثل: حقوق الشواذ، وإمكان إجراء عمليات إجهاض بشكل رسمي، وما يسمى بـ«الحقوق الجنسية للمرأة» وعدم التمييز ضد الشادين جنسياً، وتغيير قوانين الميراث، إذ رفضته الدول العربية والإسلامية. وتضامن معها الفاتيكان في ذلك تماماً. وكان من الأشياء المضيئة في المؤتمر بحثه واحدة من القضايا المعقدة الخاصة بـ«المتاجرة في النساء والفتيات» أو سوق النخاسة الجديد. وسط خلافات حول الأسباب الحقيقية وراء لجوء الفتيات إلى الأنشطة الجنسية المحرمة»<sup>(٣)</sup>.

(١) نقلا عن جريدة الاتحاد ٢٨/١/١٤٢٣هـ، بترتيب خاص مع لوس انجلوس تايمز.

(٢) نقلا عن جريدة الدستور، مرجع سابق.

(٣) نقلا عن مجلة المجتمع العدد ١٤٠٥ في ٢٣/٢/٢٠٠٠م.